عند جميع اهل السنة خلافا لبعض المعتزلة بناء على ان الشيء لغة هو الموجود
او المعلوم او غير ذلك وفي هداية المريد والنزاع لفظي متعلق بلفظ الشيء
وانه على ما اذا يطلق قال العضد والسيد والحق ما ساعد عليه اللغة
والنقل اذ لا مجال للعقل في اثبات اللغات والظاهر معنى فان اهل اللغة
في كل عصر يطلقون لفظ الشيء على الموجود حتى لو قيل عندهم الموجود شيء
تلقوه بالقبول ولو قيل ليس بشيء قابلوه بالانكار ولا يفرقون في شيء تلقوه
بالقبول ولو قيل ليس بشيء قابلوه بالانكار ولا يفرقون في اطلاق لفظ الشيء
بين ان يكون الموجود قديما او حادثا جسما او عرضا او نحو خلقتك من قبل ولم
تك شيئا ينفي اطلاقه بطريق الحقيقة على المعدوم لان الحقيقة لا يصح
نفيها فيبطل به قول ابي حفص وقوله ان الله على كل شيء قدير ينفي اختصاصا
بالقديم لان القدرة انما تتعلق بالحادث دون القديم والاصل في
الاطلاق الحقيقة فيبطل به قول ابي العباس الناشي وقوله ولا تقولن
لشيء اني فاعل ذلك ينفي اختصاصه بالجسم فيبطل به قول هشام ابن
الحكم وقول ابي الهذيل لا كل شيء ما خلا الله باطل ينفي اختصاصه بالحادث لان
الاصل في الاستثناء ان يكون متصلا فيبطل به قول الجهمية ثم على ما
تقرر هل هما مترادفان ام لا كلام مهم متردد فقيل بالاول وعزي
للمحققين وقيل بالثاني وهو المنسوب للاكثرين وظاهر حصر النظم في الشيء مع
قوله لا ملك مجاز عن المعدوم بينهما بالترادف واعلم ان الجمهور على
ان لا واسطة بين الموجود والمعدوم وقال القاضي وامام الحرمين وابو
هاشم من المعتزلة بثبوتها وهي الحال اذ هي عبارة عن صفة الموجود
لا تكون موجودة ولا معدومة مثل العالمية والقادرية ونحو ذلك
والمراد بالصفة ما لم يعلم ولا يخبر عنه بالاستقلال بل بتبعية الغير
والذوات يخلو فيها وهي لا تكون الا موجودة او معدومة بل لا معنى
للموجود الا ذات لها صفة الوجود ولا معنى للمعدوم الا ذات لها
صفة العدم والصفة لا تكون لها ذات فلا تكون موجودة ولا معدومة
فلفاقد والحال بالصفة واحترزوا بقولهم لموجود عن صفات المعدوم
فانها لكونها معدومة لا حال ولا بقولهم لا تكون موجودة عن الصفات
الوجودية

الوجودية مثل السواد والبياض وبقولهم ولا معدومة عن الصفات السلبية
وقد ذكرنا بالاصل ادلة المثبتين للحال والنافين فيها والاصح فيها النفي
لان اثباتها خلاف الضرورة كما علمت كذا في هداية المريد وهذا من هب
الاشاعرة ولم يحضرني شيء على المفيد به تشبيه وجود الشيء هل هو عين
حقيقة امر اولا واذا لم يقل احد بانه جزؤها فهل هو في نفسها في الواجب
والممكن معا او زايد عليها فيهما معا او نفسها في الواجب زايد في الممكن
او بالعكس ولم يقل بالاخير احد فانحصرت المذاهب كما قاله السيد في
ثلاثة اولها للاشعري وابي الحسن البصري المعتزلي وثانيها للكعبي وثالثها
للحكماء وقد ذكروا ادلتها باجوبتها في محلها من المطولات وقال السعد هذه
المذاهب الثلاثة بظاهرها مخالفة لبديهة العقل اذ ظاهر مذهب
الاشاعرة ان مفهوم وجود الانسان مثلا هو مفهوم الحيوان الناطق
وظاهر مذهب المتكلمين ان الوجود عرض قايم بالماهية قيام سايل الا
عراض بمحالها فيكون ممتازا عنها بالهوية وظاهر مذهب الحكماء انه
كذلك في الممكنات وانه في الواجب معنى اخر غير مدرك للعقول وجميع
ذلك ظاهر البطلان ولابد لكلام العقلاء من محمل صحيح يتوجه اليه النزاع
ثم بعد ذهابي صاحبي المواقف والصحايف عن ذلك اختار في التوجيه
ان ادلة القايلين بان وجود الشيء زايد عليه لا يفيد سوى انه ليس المفهوم
من وجود الشيء هو المفهوم من ذلك الشيء من غير دلالة على انه عرض قايم
به قيام العرض بالمحل فان هذا مما لا يقبله العقل وان وقع في كلام الامم
وغيره وادلة القايلين بان وجود الشيء نفس ذاته لا تفيد سوى ان ليس
للشيء هوية تعارضه المسمى بالوجود هوية احرى قايمة بالاولى بحيث
يجتمعان اجتماع البياض والجسم غير دلالة على ان المفهوم من
وجود الشيء هو المفهوم من ذلك الشيء فان هذا بديهي البطلان
فاذا لا يظهر من كلام الفريقين ولا يتصور من المنصف خلاف في ان الوجود
زايد على الماهية ذهنا اي عند العقل وبحسب المفهوم والتصور
بمعنى ان للعقل ان يلاحظ الوجود دون الماهية والماهية دون
الوجود لا عينا اي بحسب الذات والهوية بان يكون لكل منهما

Copyright King Saud University